



صندوق النقد الدولي

بيان صحفي رقم 10/ 322

واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431

للنشر الفوري

الولايات المتحدة الأمريكية

الأول من سبتمبر ٢٠١٠

آخر دراسات الصندوق تشير إلى ضرورة بذل جهود طويلة الأجل للسيطرة على الدين العام في الاقتصادات المتقدمة

خلصت ثلاثة تقارير أصدرها اليوم صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصادات المتقدمة يجب أن تُجري إصلاحات طويلة الأجل في سياساتها الراهنة لتخفيض مستويات الدين العام على مدار العقود القادمة وضمان استمرارية أوضاع المالية العامة في المستقبل. وحتى تتحقق حماية التعافي الاقتصادي الهش ودعم معدلات النمو وإنشاء الوظائف وطمأنة أسواق رأس المال، يجب أن تكون خطط تصحيح أوضاع المالية العامة محددة بوضوح – مع مراعاة التركيز على المدى المتوسط بدلاً من البحث عن حل سريع.

وفي هذا الصدد، قال السيد كارلو كوتاريللي، مدير إدارة شؤون المالية العامة بالصندوق وأحد مؤلفي اثنين من التقارير الصادرة، إن "الدين العام في الاقتصادات المتقدمة بلغ مستويات لا مثيل لها في غير فترات الحروب الكبرى". فقد شهدت الاقتصادات المتقدمة الأعضاء في مجموعة العشرين ارتفاعاً حاداً في دين الحكومة العامة من ٧٨% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧ إلى ٩٧% منه في عام ٢٠٠٩، ومن المتوقع أن يصل هذا الدين إلى ١١٥% في عام ٢٠١٥.

وأضاف السيد كوتاريللي: "ولا يقتصر السبب وراء ارتفاع الدين العام على الأزمة المالية، إنما يشمل سياسة المالية العامة الضعيفة طوال العقود السابقة التي اتسمت فترات العصبية بارتفاع مطرد في مستويات الدين، دون أن تتراجع هذه المستويات لاحقاً في سنوات اليسر. وتزداد صعوبة المهمة المقبلة في ظل الضغوط الإضافية التي تتعرض لها الموارد العامة بسبب شيخوخة المجتمعات والاحترار العالمي. ويدعو ذلك إلى إصلاحات طويلة الأجل في المالية العامة تضمن تحسن أوضاع المديونية خلال العقود القادمة على نحو متدرج ومستمر."

وقد بدأت الاقتصادات الأكثر مديونية تقترب الآن من "حد المديونية" الذي قد تصبح أوضاع المالية العامة غير قابلة للاستمرار في حال تجاوزه. وفي هذا الصدد قال السيد جوناثان أوستري، نائب مدير إدارة البحوث والمؤلف الرئيسي

لأحد التقارير الثلاثة، "ليست حدود المديونية من الثابت غير القابلة للتعديل، لكنها تشير إلى ضرورة إحداث تغيير سلوكي جوهري في ضوء الأنماط التاريخية السابقة حتى يتسنى استعادة الأوضاع القابلة للاستمرار. وبعبارة أخرى، إن العمل "وفق المسار المعتاد" لن يصلح لضمان العلاج الناجع."

وأضاف السيد أوستري: "ترغب البلدان على وجه العموم في استهداف مستويات دين أقل بكثير من حدود مديونيتها القصوى لأن التحذير الذي تتلقاه الحكومات عن أي ارتفاعات حادة وشيكة في تكاليف الاقتراض أو أي تراجع في الفرص المتاحة للاقتراض من الأسواق قد يكون تحذيرا محدودا أو معدوما في الوقت الذي يتصاعد فيه الدين العام أو تتغير الآراء بشأن المخاطر التي تتعرض لها المالية العامة أو موثوقية التغييرات التي تُجرى في بياناتها."

الاتجاهات طويلة الأجل للموارد العامة في اقتصادات مجموعة السبعة: هذا عنوان إحدى مذكرات الرأي التحليلي الثالث التي أعدها خبراء الصندوق وينشرها الصندوق اليوم، وهي تتناول تطور مستويات الدين العام في معظم الاقتصادات المتقدمة خلال العقود المنتهية بالأزمة الأخيرة، وتناقش الارتفاع الحاد في مستويات الديون خلال الأزمة، ونُجري تقييما لاحتمالات تخفيض نسب الدين في السنوات القادمة. وفي هذا الصدد تشير المذكرة إلى الاتجاهات التصاعدية المستمرة لنسب الدين في البلدان المتقدمة منذ عام ١٩٧٤ حسبا يتضح من حجم مديونيتها في مرحلة ما بعد أزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويرجع ازدياد ضعف الأرصد الأولية في أغلب الأحوال إلى تزايد الإنفاق على الرعاية الصحية ومعاشات التقاعد. وفي الختام تشير هذه الدراسة إلى ضرورة أن تكون سياسة المالية العامة محددة بوضوح مع التركيز على التدرج والاستمرارية في تصحيح أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط بدلا من قصر التركيز على تشديد السياسة في المدى القصير، وذلك لتجنب إضعاف التعافي الاقتصادي الهش ومن أجل طمأننة أسواق رأس المال.

الحيز المالي: تبحث هذه الدراسة مدى استمرارية القدرة على تحمل الديون في مجموعة من الاقتصادات المتقدمة، وتضع تقديرات لمدى توافر مساحة كافية للتصرف أمام الحكومات المعنية اعتمادا على المالية العامة قبل أن تضطرها الأسواق إلى إجراء تشديد حاد في سياساتها المتبعة. والحيز المالي - الذي يمثل المسافة بين مستويات الدين الحالية وحد المديونية الذي تصبح ديون البلد المعني غير قابلة للاستمرار عند تجاوزه حسب معيار أدائه السابق - يتسم بالضيق الشديد في بعض البلدان وبالانتعاش الكبير في بلدان أخرى على نحو يسمح لها بالتصرف من خلال المالية العامة لمواجهة الصدمات غير المتوقعة. وفي مجموعة البلدان الأولى، ينبغي الابتعاد تماما عن نمط التصحيح المعتاد حتى تعود المالية العامة إلى أوضاعها القابلة للاستمرار. ويشدد التحليل على أهمية الحفاظ على حيز مالي كبير نظرا لعدم اليقين السائد بشأن الحدود الدقيقة للمديونية، ولأن كلا من الأدلة النظرية والتجريبية يشير إلى أن الانتقال من حالة النفاذ لأسواق رأس المال بشكل كامل وخال من المخاطر إلى حالة العجز عن النفاذ إلى هذه الأسواق يمكن أن يحدث على نحو مفاجئ دون إنذار كافٍ من خلال ارتفاع أسعار الفائدة.

عدم السداد في اقتصادات اليوم المتقدمة: غير لازم، وغير مرغوب، وغير مرجح الحدوث: تنظر هذه الدراسة في النكهات التي سادت مؤخرا بين المشاركين في السوق والمعلقين عليه بأن تفاقم أوضاع الموارد العامة يمكن أن يفضي ببعض البلدان المتقدمة إلى عدم سداد الديون، لا سيما في بلدان أوروبا "الطرفية". وترى الدراسة أن مخاطر إعادة هيكلة الديون مبالغ فيها في الوقت الحاضر، فائلة إن العجز الأولي الكبير هو مصدر التحديات الحالية في البلدان المتقدمة الخاضعة لضغوط مالية في حين أن التصاعد المستمر في تكاليف خدمة الديون كان هو المصدر الأساسي لعدم سداد الديون الذي شاع بين الأسواق الصاعدة على وجه الخصوص في العقود السابقة. ونظرا لطول آجال استحقاق الدين العام في البلدان المتقدمة عند بداية الأزمة، فلا تزال خدمة ديونها تحت السيطرة نسبيا. والواقع إن المشكلة هناك لا تتعلق بأعباء الديون وإنما بالعجز الأولي. وكما أبرزت التقارير المصاحبة، إن ضمان استمرارية أوضاع المالية العامة يقتضي أن تتم في المدى المتوسط معالجة العوامل طويلة الأجل التي يتحرك الإنفاق العام تحت تأثيرها. وعلى ذلك تخلص الدراسة إلى أن عدم سداد الديون لا يمثل خطوة معقولة بالنسبة لهذه البلدان.